الثورة
السبت 3 محرم 1434هـ 17 نوفمبر 2012م العدد (17531)

التوعية من مخاطر الألغام

● تساعد التوعية من مخاطر الألغام الناس على العيش والعمل والسفر بأمان عبر المناطق المزروعة بالألغام الأرضية أو الذخائر غير المتفجرة.
التوعية مخاطر الألغام أكثر من مجرد إيصال لرسالة السلامة. ويضمن أسلوب المجموعة الاستشارية للألغام امتلاك المجتمعات المستهدفة للمعرفة والمهارات اللازمة لتبني استراتيجيات ذات جدوى واتخاذ الإجراءات المناسبة التي ستحافظ على سلامتهم وسلامة الآخرين.
ويتنوع تصميم وتنفيذ نشاطات التوعية من مخاطر الألغام بشكل كبير بحسب المجموعة المستهدفة (العمر والجنس ودرجة التعليم... إلخ)، والسياق الذي يعيشون ويعملون به والأسباب الضمنية للقيام بممارسات خطرة. ويتم تفصيل اختيار المحتويات والمناقشة مع المجموعة المستهدف، ولكنه قد يشمل:
• التعرف على مخلفات الصراعات التي عادة ما يتم إيجادها في المناطق المتأثرة.
• المناطق الملوثة المعروفة و المناطق التي وقع فيها حوادث في المجتمع المحلي.
• المناطق التي يرجح أنها تحتوي على ألغام والأدلة والإرشادات التحذيرية.
• كيفية التعرف على المناطق الآمنة والخطرة.
• كيفية القيام بالنشاطات اليومية بأمان.
• كيفية الحفاظ على سلامة الآخرين، مثل العائدين والأشقاء الأصغر سنا.
• كيفية التبليغ عن الأجسام الخطرة.
• ما يجب فعله في المواقف الطارئة.
• الاستراتيجيات البديلة التي يمكن تنفيذها من قبل المجتمع و/أو الوكالات الخارجية (مثل تحديد المناطق الآمنة للعب والآبار المستحدثة في مناطق آمنة إلخ...) للحد من المخاطر.
يمكن إيصال التوعية من مخاطر الألغام بطرق متنوعة مثل محطات الإذاعة والتليفزيون، والمناقشات المشتركة والمقابلات، ولوحات الإعلانات، والملصقات والدراما.
تتولى المجموعة الاستشارية للألغام أيضاً تدريب المدربين (مثل المعلمين والقادة الدينيين/ القرويين) لإيصال التوعية بمخاطر من مخاطر الألغام ويصمم فريق المجموعة الاستشارية للألغام ويوزع المواد، التي تساند إيصال التوعية من مخاطر الألغام مثل المناهج الدراسية ومجموعة "القرية الآمنة" للتوعية إلى جانب مجموعة من وسائل الإعلام الصغيرة (كتيبات و منشورات الخ...).

●عن موقع المجموعة الاستشارية للألغام

على طاولة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل :

حلول ومقترحات لمعالجة إشكاليات النفقات التشغيلية لجمعيات ومراكز ذوي الإعاقة

كتب / مطهر هزبر

شكلت معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة / أمة الرزاق علي حمد لجنة برئاسة وكيل الوزارة لقطاع الرعاية الاجتماعية صالح احمد علي لحل إشكالية النفقات التشغيلية الخاصة بالجمعيات والمراكز الحكومية .
حيث ناقشت اللجنة التي تضم في عضويتها ممثلي الاتحاد الوطني للمعاقين ورؤساء جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلين في الاجتماع السابق بالإضافة إلى قيادة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين الإشكاليات التي تواجه نفقات التشغيل الخاصة بجمعيات ومراكز الأشخاص ذوي الإعاقة واقر الاجتماع إيجاد الحلول اللازمة لهذه الإشكالية وبما يتواءم مع الإجراءات الفنية والقانونية .
وفي هذا الصدد أوضح الأخ / عثمان الصلوي رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين أن اللجنة وقفت في اجتماعها أمام القضايا الملحة والعاجلة واتخذت قرارات وحلولاً لمعالجة هذه الإشكاليات و تم الرفع بتقرير تفصيلي لمعالي الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل يتضمن ابرز المقترحات والحلول والمعالجات للإشكاليات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى رأسها خدمات التدريب والتأهيل والخدمات التعليمية والخدمات العلاجية .
وأضاف رئيس الاتحاد الوطني للمعاقين : نأمل أن تصدر الأخت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل توجيهاتها لمعالجة هذه القضايا في أسرع وقت ممكن لكي يعود سير عمل الصندوق والخدمات التي يقدمها بشكل طبيعي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على حقوقهم وتلبية مطالبهم والتي ظلوا يطالبون بها خلال الأشهر الماضية والمتمثلة بضمان حصولهم على خدمات التدريب والتأهيل والخدمات العلاجية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي تعزز اندماجهم كأعضاء فاعلين ومنتجين في المجتمع.

منبر الأقوياء

ذوو الاعاقة وسوء التغذية

● تؤدي حالات سوء التغذية للأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة معاناتهم الجسمية والنفسية، فتكون حالات زيادة التغذية سببًا في زيادة أوزانهم وحدوث بدانة شديدة قد تزيد شدة شكواهم من مضاعفاتها الصحية سواء على قياسات أجسامهم أو تزيد معدل إصابتهم بالأمراض التي تصاحب البدانة.
● كما تصبح حالات النقص الغذائي خاصة للأطفال نتيجة قلة ما يحصلون عليه من بعض العناصر الغذائية في طعامهم كالفيتامينات والمعادن عامل خطر لحدوث تأخير في قدرتهم على التعلم وضعف إدراكهم الذهني لأنها تؤثر على أدمغتهم. كما يعاني بعض الأطفال منذ ولادتهم من بعض الأمراض التي تؤثر على قياسات جسم المصاب كالطول والوزن وقد تكون سببًا في حدوث الإعاقة الجسمية أو العقلية لدى الأطفال.
● ومن هنا تأتي ضرورة سرعة تشخيص حدوث هذه الأمراض فور ولادة الطفل لتجنب مضاعفاتها الصحية بواسطة العلاج الغذائي الذي له دور رئيس في الوقاية من حدوث مضاعفاتها الصحية السيئة على حياته.
● ولا يمكن إنكار دور التغذية السليمة للإنسان منذ طفولته المبكرة في وقايته من حدوث بعض الأمراض المزمنة والوقاية من حدوث المضاعفات الصحية الخطيرة للأمراض التي تكتشف عند ولادة الطفل.
وتؤكد نتائج الدراسات العلمية فوائد التغذية السليمة وزيادة النشاط الجسمي للإنسان في وقايته من حدوث البدانة الشديدة وتأثيراتها السلبية على تركيب جسمه والتي قد تكون مسئولة عن حدوث الإعاقة الجسمية له. ولا بد من وجود برنامج صحي لمراقبة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية والعقلية بما يخص نشاطهم البدني وأوزانهم ووضع الحلول لما يحدث لهم من مشكلات خلال تناولهم الطعام بهدف تخفيف معاناتهم.
● عن منتدى الوراثة الطبية

ماقل .. ودل

مؤتمر الحوار الوطني وتمثيل ذوي الإعاقة

● لا يخفى على أحد أن شريحة ذوي الإعاقة هي من أهم شرائح المجتمع ولا يمكن إطلاقا أن نتصور مجتمعا خاليا من هذه الشريحة.
● قد تختلف المجتمعات في نظرتها ودرجة اهتمامها بذوي الإعاقة غير أن المجتمعات الراقية والمتطورة هي التي استطاعت أن تستفيد من جميع أفرادها كل حسب قدراته وإمكانياته وتؤمن بأن لكل إنسان قدرات وإمكانيات إذا ما نميت واهتم بها جنى المجتمع بأسره ثمارها

عبد الله أحمد بنيان

● إن من الملاحظ هذه الأيام أن الجميع يسعى بما أوتي من قوة ليدرج في مؤتمر الحوار الوطني، وكل يغرد على طريقته ويضغط على لجنة الحوار الوطني ليكون ممثلا وحاضرا وهذا الأمر مشروع وبديهي غير أن من المستغرب أننا نجد جهات ومنظمات لا يتعدى أعضاؤها أصابع اليدين ونجد أنها أدرجت وأصبح لها ممثلين في هذا المؤتمر فيما أن هنالك جهات ومنظمات وطنية قد يصل اعضاؤها إلى أكثر من مليوني شخص ونجد أن إشراكهم في مؤتمر الحوار الوطني مازال ضعيفا وغير فعال بل ويتم استبعادهم في كثير من الأوقات بصورة غير منطقية .
● ونظرا لذلك ومن هنا نتساءل أين موقع منظمات ذوي الإعاقة في هذا الاستحقاق الوطني يا لجنة الحوار الوطني ؟؟.
● إن الإعاقة تنقسم إلى إعاقة حركية وبصرية وسمعية وذهنية وغيرها ناهيك عن جرحى الحرب والواجب ممن ضحوا بأجسادهم وبعض أعضائهم من أجل أمن واستقرار هذا الوطن الحبيب ويُقدر عدد هذه الشريحة بمختلف إعاقاتها ما يزيد عن 2 مليون شخص حسب إحصائيات وتقديرات الجانب الرسمي للبلد الا يستحق هؤلاء أن يشاركوا بمختلف إعاقاتهم في مؤتمر الحوار اليس من المعيب أن تستبعد مثل هذه الشرائح من فعاليات الحوار ؟؟.
● أليس من مهام لجنة الحوار الوطني إشراك جميع أطياف المجتمع اليمني في الحوار للخروج برؤى واضحة وبناء يمن حديث مبني على الحقوق المتساوية لجميع مواطنيه اليس من حق ذوي الإعاقة أن يتمتعوا بحق المواطنة التي هو حق أصيل لا يجوز مطلقا المس به بأي حال من الأحوال .
● ومن جهة أخرى ومما لا يمكن تجاوزه أن قيادات منظمات ذوي الإعاقة يتحملون مسئولية كبيرة في فرض أنفسهم وتمكين منظماتهم من أخذ حقها الأصيل في المشاركة في بناء اليمن الحبيب كون الوطن قد قدم لذوي الإعاقة الشيء الكثير وعلينا رد الجميل والعمل بما أوتينا من قوة في سبيل رفعة ورقي يمننا الحبيب والذي يجب أن نكون جميعا شركاء في بنائه ونضحي من أجله بأرواحنا قبل أفكارنا .
● نائب رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

لقاء تشاوري بين قيادة صندوق المعاقين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الشهر المقبل

الصلوي:

اللقاء سيسهم في إعادة صياغة رسالة الصندوق وإشراك ذوي الإعاقة في صنع القرار

كتب/ مطهر هزبر

ينعقد في شهر ديسمبر المقبل اللقاء التشاوري بين قيادات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وقيادات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعتبر شريك أساسي في سير عمل الصندوق .
وأوضح الأخ /عثمان الصلوي رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين أن اللقاء يهدف إلى الخروج بآليات ومعايير واضحة سهلة التنفيذ بسيطة الفهم تتيح للجميع معرفة ما له وما عليه وتسهم في وصول صندوق رعاية وتأهيل المعاقين لتحقيق الأهداف السامية والنبيلة التي تأسس من أجلها منوها أن هذه المعايير والآليات توضح دور وواجبات كل جهة نحو الجهة الأخرى وكيفية التعامل مع المنظمات من جهة والأفراد من جهة أخرى .
وأضاف الصلوي أن اللقاء الذي سيقام بدعم ومساندة من معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس إدارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين من اجل إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في اتخاذ القرار بعد سنوات من المطالبة منوها انه سيتم مخاطبة الجمعيان والمراكز التابعة للجمعيات بتقديم رؤيتها حول الإصلاحات والآليات المنظمة لعمل الصندوق بحيث يتم تحديد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواجبات كل جهة بما يسهم في تحسين جودة خدمات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
مشيرا إلى أن أهمية هذا اللقاء يكمن في انه سيسهم في إعادة صياغة رسالة وأهداف الصندوق لتحدد بشكل واضح دور الصندوق وعلاقته مع أصحاب العلاقة كافة في إطار الإستراتيجية الوطنية للإعاقة بالإضافة إلى استيعاب البعد الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في الرسالة والأهداف وكذا العمل على إعادة النظر في اللائحة التنفيذية للصندوق من أجل تحديد آليات تنفيذ واضحة لخدمات الصندوق المختلفة سواء من خلال إدارات الصندوق المختلفة أو من خلال الشركاء من الجمعيات والمراكز العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

(رؤية الاتحاد)

وتطرق الأخ/ عثمان الصلوي إلى أن الاتحاد الوطني للمعاقين اعد رؤية ستم مناقشتها خلال اللقاء التشاوري تتضمن العديد من المحددات والأطر التي من شانها الارتقاء بأداء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وتحسين وتجويد الخدمات التي يقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة .
مؤكدا أن رؤية الاتحاد تتضمن العمل على تحديد منظومة القيم والمبادئ التي يجب ترسيخها في ممارسات العمل بين القيادة والعاملين مثل المسئولية ، التركيز على العميل، التعلم المستمر ، الثقة ، العمل المتميز بالإضافة إلى إعادة صياغة رسالة وأهداف الصندوق لتحدد بشكل واضح دور الصندوق وعلاقته مع أصحاب العلاقة كافة في إطار الإستراتيجية الوطنية للإعاقة بالإضافة إلى استيعاب البعد الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في الرسالة والأهداف
وتنفيذ برامج توعية منتظمة لنشر وتعميم رسالة الصندوق وأهدافه بين كافة أصحاب العلاقة، بين الأشخاص ذوي الإعاقة لتعريفهم بحقوقهم ودور الصندوق في خدمتهم، وبين الشركاء والمستفيدين لتوعيتهم بكون الصندوق مؤسسة وطنية بحاجة إلى الدعم والهبات والتبرعات والمساعدات من أجل حث كافة الجهات والهيئات والأفراد ذات العلاقة في تحمل مسئولياتها في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى إعادة هيكلة الصندوق بما يتلاءم مع الأهداف والاحتياجات من خلال إشراك كافة المدراء والمختصين في الصندوق والاستعانة بالخبراء وأحسن النماذج في ذات المجال إلى جانب دراسة مدى ضرورة استحداث وحدات إدارية في الصندوق مثل إدارة الاستثمار، إدارة المشاريع الهندسية، وإدارة متابعة الإيرادات، إدارة جمع وتحليل المعلومات، إدارة تقنية المعلومات، إدارة التدريب وكذا وضع وإقرار اللوائح المالية والإدارية التي تنظم عمل الصندوق وتفعيل دور الفروع في المحافظات من خلال منح الصلاحيات والموازنات وتحسين آليات الاتصال بين الإدارات المختلفة من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات المخططة والمنتظمة وتدريب القيادات الإدارية في مجال القيادة والتحفيز
منوها بهذا الصدد بضرورة تطوير سياسات متعددة لتحفيز العاملين في الصندوق على المبادرات والإبداع من خلال وضع آليات محددة لتقييم وتبني المبادرات والأفكار الجديدة
تنفيذ الفعاليات التقديرية لتكريم وتميز المبرزين من المدراء والعاملين (مثل شهادة الموظف المثالي، شهادة الإدارة المثالية، شهادات التقدير) ووضع معايير واضحة بشأن الحوافز والمكافآت الاستثنائية ووضع مزايا لتشجيع العاملين على تطوير قدراتهم المهنية والأكاديمية
والعمل على الاستفادة من أعضاء مجلس الإدارة في تقوية العلاقة بين الصندوق وجهاتهم المختلفة وتوظيف هذه العلاقة في خدمة أهداف الصندوق ووضع برنامج زمني للزيارات الميدانية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة لرفع مستوى مشاركتهم في فعاليات وأنشطة الصندوق وتحسين آلية التواصل بينهم وبين الإدارات المختلفة والشركاء إلى جانب عقد اجتماعات مجلس الإدارة بصفة دورية مرة كل شهر وفقا للقانون من أجل ضمان المتابعة والتذليل المستمر لكافة أنشطة الصندوق ووضع رؤية وخطة استراتيجية ذات أهداف طويلة وقصيرة المدى للصندوق وإشراك كافة أصحاب العلاقة في إعدادها .

(معايير وضوابط)

وأضاف الصلوي أن الرؤية تركز على إيجاد آلية لتعزيز التنسيق مع الشركاء الحكوميين والمنظمات الدولية من أجل ضمان توحيد الجهود ومنع التداخل والازدواجية في تنفيذ البرامج والأنشطة وإيجاد مصادر تمويل إضافية للصندوق وتطوير معايير وضوابط محددة وواضحة لاختيار وتمويل مزودي الخدمات وذلك لضمان تحقيق الفاعلية والكفاءة في تقديم الخدمات المختلفة بالإضافة الى تطوير القدرات المؤسسية لمزودي الخدمات من المراكز والجمعيات في المجال الإداري والمالي ضمانا للاستخدام الأمثل لمجالات الدعم المختلفة وكذا وضع خطط مركزية مشتركة مع مزودي الخدمات من المراكز والجمعيات لبرامج وأنشطة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب تطوير آليات الرقابة المالية والفنية على خدمات وتوريدات مزودي الخدمات والموردين ووضع معايير ومواصفات فنية واضحة للخدمات والتوريدات المطلوبة
وتفعيل دور الفروع في الإدارة والاشراف والرقابة على مزودي الخدمات في المحافظات المختلفه واستخدام الأساليب الحديثة في إعداد وتحليل الموازنات المالية وتقدير الإيرادات والنفقات لدعم عمليات التخطيط وتطوير وتطبيق معايير وضوابط الشراء والتوريدات وتحسين آليات الفحص والتخزين بما يكفل جودة التوريدات والتحكم في التكاليف وإيجاد وحدة إدارية أو استشارية تكون مسؤلة عن تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بمصادر التمويل والإستثمار وعمل دراسات الجدوى لتحديد مشاريع الإستثمار الآمن والمضمون .

(بيئة مناسبة)

واكد الصلوي ضرورة العمل على توفير بيئة آمنة للعمل والعاملين من خلال إعادة توزيع الإدارات و تخصيص أماكن أوسع للإدارات الخدمية ذات تهوية مناسبه وإنشاء مراكز خدمات نموذجية تتوافق مع متطلبات واحتياجات المستفيدين تعنى بتقديم الخدمات المختلفة من خلال مبدأ النافذة الواحدة وتتمتع بالمواصفات الهندسية اللازمه والسعي لإيجاد أرشيف مركزي لحفظ وأرشفة الوثائق والمستندات وتطوير نظام إدارة معلومات يحقق تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالخدمات والعمليات اليومية بين الإدارات بشكل كفؤ وفاعل وكذا إيجاد وحدة تعنى بجمع وتحليل وتزويد البيانات والمعلومات بين الصندوق وأصحاب العلاقة بالاضافة الى تدريب وتأهيل مزودي الخدمات في مجال التواصل والتعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة والمستفيدين.
وتطبيق آلية دورية لقياس وتقييم جودة الخدمات وفق متطلبات واحتياجات المستفيدين والإستفادة من النتائج في التحسين المستمر لمختلف الخدمات التي يقدمها الصندوق .